

الذي ظهر اثره وخفي فسادُه لان العبوة لقوة اثر العلة
دون ظهورها كما اذا تلى آية السجدة في صلاته فانه
يكفيه ان يركع بها ناولاً بالسجدة ثم يعود الى القيام
قياساً لان الركوع والسجود ركنان متشابهان في
المخضوع ولذا اطلق الركوع على السجود في قوله تعالى
وخرركعا اي ساجداً مجازاً وفي الاستحسان لا يجزئه
الا السجود لانه المأمور به وبالقياس يعمل لقوة
اثره ونقل ابن نجيم عن التقرير ان مسائل تقدم
القياس اثنا عشر وعشرون ثم المستحسن بالقياس الخفي
تصح تعديته لانه قياس وقد مر حكمه التعدي
بخلاف الاقسام الأخرى وهي المستحسن بالاجماع والاش
والضرورة لانها معدول بها عن سنن القياس فلا
تقبل التعدي الا يرى ان الاختلاف بين البايع والمشتري
في مقدار الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب عيب البايع
قياساً جلياً لانه ليس بمنكر ظاهر ويوجب استحساناً
لان البايع ينكر وجوب تسليم المبيع باقل الثمن والمشتري
يدعيه وينكر الزيادة فيتخالفان وهذا اي وجوب

التخالف

التخالف قبل القبض حكم تعدي الى الوارثين حتى
لومات واختلفا وارثاها فيه تخالفاً الى الاجارة
اذا اختلفا في البذل قبل استيفاء المقفود عليه
فتخالفاً وتراد العقدان كل منهما ما يصلح مدعيماً
ومتكراً والاجارة تختمل الفسخ وفي التخالف ثم الفسخ
دفع الضرر عن كل منهما وأما الاختلاف بعد القبض
للمبيع فلم يجز عيب البايع الا بالاش وهو اذا اختلف
المتبايعان والسلعة قائمة تخالفاً وتراد فلم تصح
تعديته الى الوارثين والاجارة لانه غير مقبول
المعنى اذ البايع لا يتكر شيئاً يقتصر على مور النقص
وهو تخالفها حال قيام السلعة . شرط الاجتهاد .
وشرط الاجتهاد هو لغة بذل الوسع واصطلاحاً
استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي
ينتزع الى استدلال ظني وقياسي فبين القياسين
والاجتهاد عموم وخصوص ان يحوى المجتهاد علم
الكتاب بمعانيه لغة وشرعاً ووجهه التي قلنا
كلخاص والعام وعلم السنة بطرقها كالتواتر والآحاد

Copyright © King Saud University